معوقات التحول الديمقراطي في اليمن

د. محمد أحمد علي المخلافي

ناقشت الورقة في المدخل العام المعوقات الرئيسية للتحول الديمقراطي في اليمن والمتمثلة في الإستخدام السياسي للدين والبنى والقوى التقليدية، والحرب، وستفرد الدراسة فقرة خاصة بمعوق الحرب وفي سياقه سنتناول المعوقين الآخرين في هذه العجالة وبصورة موجزة.
تخطت الورقة فترة العشر سنوات الى تناول تطورات حرب صيف ١٩٩٤م لسببين رئيسيين:
الأول – أن تطورات حرب ١٩٩٤م وتمسك القوى التقليدية بنتائجها وآثارها قد أدت إلى إنسداد قنوات التحول الديمقراطي، وفقدان الأمل بحدوث التحول بالطرق السلمية وعبر صناديق الإقتراع.
الثاني – أن الحرب الدائرة الآن رحاها في اليمن تمثل إمتداد طبيعي لحرب ١٩٩٤م وتحقق نفس هدفها – إعاقة التحول الديمقراطي والمواطنة وبناء دولة القانون.
تتناول الدراسة بالتحليل الأسباب التي مكنت الثورة المضادة من إفشال تحقيق الفترة الإنتقالية وإعاقة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وبالتالي الحيلولة دون إستكمال ما تبقى من مهام الفترة الإنتقالية وإعاقة التحول الديمقراطي.
اختتمت الورقة بتحليل التدخلات الإقليمية متمثلة بتدخل إيران والتحالف العربي ثم تركيا والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ومجموعة الرباعية: أمريكا وبريطانيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة، ثم مجموعة التسعة عشر.

أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة في سياقها العام والخاص للإجابة على جوانب من السؤالين الرئيسيين هما:

- ما معوقات التحول الديمقراطي في اليمن وما دور الإنقلاب والحرب في التدخلات الخارجية؟
- مالذي بقي ثقافياً ومجتمعياً من ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م وآمال التغيير والإطاحة بالنظم السياسية التسلطية وممارساتها؟

لم تتناول الدراسة، نظراً لحجمها، آفاق السلام وسناريوهات المستقبل، وهو موضوع سوف يتم تناوله في ورقة الدكتور عادل الشرجبي.

ستتناول الدراسة أسئلة فرعية، منها:

- كيف أدت تطورات حرب ١٩٩٤م والإحتفاظ بنتائجها وآثارها إلى فقدان الأمل في التغيير السلمي وقادت إلى حدوث ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م؟
- ما الأسباب والعوامل التي مكنت الثورة المضادة من إعاقة إنجاز مهام الفترة الإنتقالية وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني وتحقيق ما تبقى من مهام الفترة الإنتقالية؟
- لماذا أهداف حرب ٢٠١٤م هي نفسها أهداف حرب ١٩٩٤م وما موقع التحول الديمقراطي بين هذه الأهداف؟
- ماهي القوى التي تعد حاملاً لمشروع التغيير: الدولة المدنية والتحول الديمقراطي؟
- مالعلاقة بين التحول الديمقراطي والمواطنة؟

تناولت الدراسة الإجابة على الأسئلة مباشرة أو ضمناً حسب المقتضى.
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

مكونات الدراسة:

تتكون الدراسة من:

- مدخل عام حول أهم معوقات التحول الديمقراطي.
- الحرب المعوق الأول للتحول الديمقراطي.
- ثورة فبراير ٢٠١١م.
- الفترة الإنتقالية وأسباب فشلها ونجاح الثورة المضادة.
- الثورة المضادة والإنقلاب.
- التدخلات الإقليمية والدولية في الحرب.

مدخل عام حول أهم معوقات التحول الديمقراطي، والعلاقة الجدلية بين التحول الديمقراطي والمواطنة:

التحول الديمقراطي، هو إنتقال من النظام التسلطي والإستبدادي إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان كافة وينهي كل أسباب التمييز، ويحقق تسيد سلطة الدولة ومؤسساتها والقبول بها بإقامة دولة القانون وبما يحقق الولاء للدولة من مواطنيها ليحل محل الولاءات التقليدية: القبلية والجهوية والسلالية، وسلطة شيوخ القبائل والدين وقوتهم، الأمر الذي يحقق علاقة المواطنة بين الأفراد والدولة عبر الإتصال بين المواطن والنظام السياسي والمشاركة الشعبية والعملية السياسية[1]، وبهذا يتم إحلال المواطنة محل الروابط التقليدية[2].

يحقق التحول الديمقراطي توفير شروط المساواة والعدل وحرياته الأساسية، وبتوفير شروط التحول الديمقراطي، تتحقق مقومات المواطنة والمتمثلة بثلاث قيم رئيسية هي: الحرية، المساواة والشراكة[3].

وإذن، فإن التحول من نظام سلطوي إلى نظام الديمقراطي تكون من سماته الرئيسية: تعزيز الشراكة، في السلطة السياسية تحقق المواطنة المتكاملة والمتساوية وذلك أثناء عملية الإنتقال الديمقراطي وفي إطار التحول الديمقراطي، وبتوفير شروط التحول الديمقراطي تتحقق المساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة الفاعلة في الفضاءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبهذا تتحقق المواطنة التي تعني وتوفر صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق والواجبات التي يفرضها عليه إنتماءه إلى الوطن[4]، وبهذا المعنى فإن المواطنة تحقق الولاء الوطني ويكون مرده تمتع المواطن بحقوق وواجبات متساوية مع غيره ودون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو السلالة أو اللغة أو المركز السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وغيرها من أسباب التمييز، وهذا كله يفضي إلى أن تكون الرابطة بين الأشخاص في الوطن الواحد، هي الرابطة السياسية وليست الرابطة الدينية أو المذهبية أو السلالية أو المناطقية أو القبلية.

مما تقدم يتبين أن العلاقة بين تحقق أو غياب التحول الديمقراطي، والمواطنة علاقة جدلية لا يتحقق أحدهما بغياب الآخر، وغيابهما يؤثر على الإنتماء الوطني، وبالتالي الولاء الوطني وينعكس ذلك سلباً على الهوية الوطنية ويتحول التعدد والتنوع من إثراء للثقافة الوطنية إلى إنشاء هويات سياسية أو دينية خاصة[5]، وذلك من خلال ممارسات أو طقوس دينية أو ثقافية غير وطنية ومحاولة فرضها على المجتمع بالقوة، ومثال ذلك في اليمن ممارسات الجماعة الحوثية

---

[1] إنظر. شريف البوسني: عملية التحول الديمقراطي – النظريات والإتجاهات. المعهد المصري للدراسات. دراسات سياسية ١٩ نوفمبر ٢٠١٩ صفحة ٥ وما بعدها..... الرابط

[2] راجع. عمرو حمزاوي . عن شروط التحول الديمقراطي – بين حكم القانون والإنتخابات الدورية. مركز كارينغي للشرق الأوسط ٢٥ مايو ٢٠١٨.... الرابط

[3] إنظر عامر الشماخ: فكرة المواطنة بين النظرية والتطبيق. القاهرة، الصحوة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١١ صفحة ١٧ ومابعدها. الرابط

[4] إنظر. دومنيك شنابر، وكريستيان باشولييه - ترجمة مونيا محمود نجا: ماالمواطنة. المركز القومي لترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٦ صفحة ١١ ومابعدها..... الرابط، وايضاً: قيم المواطنة وعدم التمييز من وجهة نظر المرجعية الوضعية ١٦ نوفمبر ٢٠١٦ صفحة ٢

[5] إنظر. رندا عبدالحسين: بحث عن المواطنة. ١٨ أغسطس ٢٠٢٠ صفحة ١ ومابعدها.

بطقوس دينية غير يمنية كالمناسبات والطقوس الدينية الشيعية في إيران وجنوب العراق وجنوب لبنان والتي لا تمثل طقوس ولا ثقافة وطنية يمنية إلى جانب ممارسة التمييز العنصري – السلالي، ضد اليمنيين والتنكر للهوية الوطنية قاد هذه الحركة إلى إقتصار الهوية الوطنية على هوية غير جامعة – سلالية – دينية – مذهبية، ومسعى قصر الهوية على عنصر الدين المذهبي لا يقتصر على التيار السياسي الشيعي، بل يشمل أيضاً التيار السياسي المذهبي السني وأما الساعين إلى إستعادة دولة الجنوب فإنهم دعاة يحلون محل الهوية الوطنية الجامعة – هوية مزعومة، هي هوية الجنوب العربي، بدلاً عن الهوية اليمنية العربية، أو تمثل هويات دول الخليج العربية التي تواجه تحدي وجودي للقومية العربية واللغة والثقافة، وهكذا وبناءً على ما تقدم نستطيع أن نحدد أهم معوقات التحول الديمقراطي وتحقق قيم المواطنة بثلاث معوقات رئيسية، هي: الإستخدام السياسي للدين، والإستخدام السياسي للبنية المجتمعية التقليدية والحرب، وهو إستخدام يتبناه زعماء القوى التقليدية: شيوخ القبائل وشيوخ الدين والقيادات العسكرية – القبلية، وفي كل منعطف تلوح فيه إمكانية التحول الديمقراطي وتحقق المواطنة بدءاً بتحريض القبائل بإسم الأصالة ومروراً بالتكفير وصولاً إلى شن الحرب بإسم القبيلة والدين، وذلك منذ القرن العاشر ميلادي حتى اليوم.
ونظراً لحجم الدراسة سوف تركز على الحرب كمعوق أول للتحول الديمقراطي.

<u>الحرب المعوق الأول للتحول الديمقراطي:</u>

علقت الآمال – على قيام الجمهورية اليمنية[6] لإحداث التغيير والخروج من أزمات الحكم والصراعات والحروب ولاسيما أن الدستور المتفق عليه قد وفر شروط الإنتقال الديمقراطي المتمثلة بإقامة دولة مدنية – دولة القانون والمواطنة والتعددية السياسية والحزبية الديمقراطية وحقوق الإنسان وتداول السلطة سلمياً – وغيرها من الشروط - المشار اليها في الفقرة السابقة، لكن مشروع الدستور الذي كان يوفر مختلف شروط التحول الديمقراطي إستدعى إستنفار القوى التقليدية ممثلة ب: شيوخ الدين والقبيلة وتحريض المجتمع ضده بتكفيره وتكفير قوى التحديث التي تبنته ممثلة بالحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يحكم الجنوب، ترافق مع مناهضة مشروع الدستور أو منع قيام الوحدة، الإعداد للحرب في حالة فشل المخطط الأول، وذلك بنقل قيادات وعناصر التنظيمات الإرهابية الى الشمال من أفغانستان وإنتقلت الى شمال اليمن عناصر التنظيمات الإرهابية التي بلغ عددها أكثر من ٦٠ الف عنصر من مختلف البلاد العربية والأجنبية[7] ومعها قياداتها ممثلة:
بأسامة بن لادن والظواهري وبطريقة سرية لم يعلم بها الشريك الآخر في الوحدة – الحزب الاشتراكي اليمني وهذا يعني أن هذه العملية تمت بالتعاون مع الإستخبارات الغربية والعربية التي أوجدت هذه التنظيمات، ولأن هذا المقام لا يتسع لتناول مختلف جوانب تكفير شروط الإنتقال الديمقراطي قبل قيام الوحدة وبعدها سوف نقتصر على مثال واحد له دلالة كافية لإستهداف شروط الإنتقال الديمقراطي[8] ممثلاً بالموقف من المواطنة.
كان من أهداف حرب ١٩٩٤م منع التغيير بدءاً بتغيير الدستور لمنع توافر شروط الإنتقال الديمقراطي والمتمثلة: بتحقيق الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان وإقامة دولة القانون والمواطنة، وكان من نتائج الحرب المباشرة تحقيق هذا الهدف بتغيير الدستور وشطب مختلف أحكامه المتعلقة بتوفير شروط الإنتقال الديمقراطي وشمل ذلك إلغاء مبدأ المواطنة المنصوص

---

[6] اعلن قيام الوحدة اليمنية بتاريخ ٢٢ لإحداث التغيير والخروج من أزمات الحمن مايو ١٩٩٠م.

[7] راجع ببعض من التفصيل: محمد أحمد علي المخلافي:
قضية دولة القانون في الأزمة اليمنية الجزء الثاني - الحروب الدامة ومشروع بناء الدولة، القاهرة ٢٠٢١ عناوين بوكس، الفصل الثالث من الباب الأول.

[8] راجع بالتفصيل: محمد أحمد علي المخلافي: المرجع السابق، الجزء الأول – بعض وقائع الخلاف قبل حرب صيف ١٩٩٤ القاهرة ٢٠٢١ عناوين بوكس، الباب الثالث.

عليه في المادة ٢٧ من الدستور المستفتى عليه عام ١٩٩١م وبدون إستفتاء، حيث ورد الحق في المواطنة المتساوية ودون تمييز لأي سبب كان في المادة (٢٧) من دستور الجمهورية اليمنية والتي كانت تنص: "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة"، وبهذا مس التغيير حق وقيم المواطنة: الحرية والمساواة والشراكة، وفتح التعديل الباب واسعاً أمام التمييز وإسقاط قيم المواطنة، إذ إستبدلت هذه المادة بنص المادة (٤٠) والتي لازالت قائمة في الدستور ونصت: "المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة" وبهذا النص ألغيت المساواة أمام القانون وفي القانون وأجيز التمييز بين المواطنيين بسبب إختلاف الجنس أو الون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة أو أي سبب تبتكره مخيلة القوى التقليدية والنظام التسلطي.

بهذا التغيير والتغييرات الأخرى للدستور تم هدم تغيير قيم الدستور الكبرى: الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة ومن ثم تغيير أسس النظام القانوني والحقوقي التي ترتكز عليها هذه القيم وبذلك تحقق كل فتاوى التكفير لمشروع الدولة والديمقراطية ولحامله الحزب الاشتراكي اليمني، ولأن حامل المشروع هزم في الحرب وخرج منها غير قادر على الدفاع عن الدستور ولا منع إلغاء من كان قد تحقق في الواقع من شروط ومعايير التحول الديمقراطي، وكان من نتائج وآثار الحرب إلغاء ما قد تحقق من تحول ديمقراطي خلال ثلاث سنوات من عمر دولة الوحدة.

وهكذا كان من نتائج وآثار حرب ١٩٩٤م تغيير الدستور وإلغاء شروط ومقومات التحول الديمقراطي بالإستناد إلى فتاوى التكفير والتخوين بالإستخدام السياسي للدين والإستخدام السياسي للبنية المجتمعية التقليدية والحرب بهدف الإستحواذ على السلطة والثروة من قبل تحالف القوى التقليدية: شيوخ الدين وشيوخ القبائل والقادة العسكريين القبليين، وهو تحالف تمكن بالحرب فقط، من تغيير الدستور الديمقراطي وهدم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحقوق الذي كان يتضمنه الدستور المستفتى عليه شعبياً والذي تم تغييره بإرادة التحالف وبدون إستفتاء شعبي، وبذلك هدمت مختلف مؤشرات التحول الديمقراطي بتعطيل أسس الدستور الديمقراطي، وأسس بناء دولة القانون والمواطنة، وأسس حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وسيادة القانون، وأسس العدالة الاجتماعية وغيرها من الأسس[9].

لقد تبع تغيير الدستور إلغاء الهامش الديمقراطي والإكتفاء بديمقراطية الواجهة وإلغاء ماقد تحقق من إنجازات قبل الحرب في توفير الشروط العملية للتحول الديمقراطي، ويتبين ذلك من خلال المؤشرات والمعايير العامة[10] للتحول الديمقراطي.

أطراف الحرب

كان الإنطباع العام ولايزال والذي خلفه اتجاه الحرب أنها حرب الشمال على الجنوب، وزاد من هذا الإنطباع شعارات الإسلام السياسي، كشعار: من جهز غازيًا فقد غزا، والوحدة أو الموت، وحرب الردة والإنفصال، وإباحة دم سكان المدن التي تدافع وحدات الجيش عنها بقيادات توالي الحزب الاشتراكي اليمني، كفتوى عبد الوهاب الديلمي لتبرير حرب 1994، وتكفير

---

[9] بالتفصيل راجع: المرجع السابق الجزء الثاني، البابين الأول والثاني.

[10] حول مؤشرات ومعايير التحول الديمقراطي راجع:

الاشتراكي ومن يقف معهم الصادرة بتاريخ 1994/5/6[11]، وفتوى عبد المجيد الزنداني بتكفير الاشتراكي الصادرة بتاريخ 1994/6/10[12].

الفصل بين السلطات

لقد أتاحت حرب ١٩٩٤ تغيير الدستور عام وتعديله عام ٢٠٠١، وقد استهدف التغيير تعطيل شروط التحول الديمقراطي والتراجع عمّا كان قد تم إنجازه خلال ثلاث سنوات من عمر دولة الوحدة وبإعمال مؤشرات ومعايير التحول الديمقراطي يتبين أن تغيير الدستور وتعديله قد إستهدف من ضمن ما أستهدفه تعطيل الدستور الديمقراطي وتعطيل مبدأ الفصل بين السلطات الذي يعتبر من أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي ويعد أهم مقومات دولة القانون والمواطنة، وذلك بقصد تركيز السلطات بيد رئيس الجمهورية دون خضوعه للمساءلة السياسية أو المحاسبة على أدائه في ممارسة السلطة التنفيذية، وإدخال مبدأ التمييز في الدستور وإلغاء المواطنة، وتضمن الدستور الجديد سيطرة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى والإخلال في توازنها، والمساس بإستقلال القضاء في التشريع والممارسة مما أفقد المجتمع الثقة به، وصار عدم الثقة بقدرة القضاء في اليمن على تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان، سمة مميزة لهذا القضاء وبفعل نتائج الحرب تمكنت القوى التقليدية من أن ترفض بإسم الدولة، ومن الأساس،التحول الديمقراطي والمواطنة و قيام دولة القانون، واستطاعت بواسطة الدولة نفسها أن تفرض الأعراف والعادات القبلية في كل اليمن، ولهذا السبب تمكنت الزعامات القبلية من أن تلعب دورًا كبيرًا يفوق حجمها بما لا يقاس، واتجهت الحكومة بعد حرب 1994 إلى حسم الخلاف الدائر حول إقامة حكم محلي عبر انتخاب مجالس محلية تتولى السلطة المحلية، إذ صارت الفرصة سانحة لفرض أمر واقع بإقامة إدارة محلية تقليدية تتبع السلطة التنفيذية المركزية، وإلغاء السلطة المحلية المحددة في الدستور بقوة فرض الأمر الواقع، وبإستثناء الإنتخابات العامة الأولى عام ١٩٩٣صارت الإنتخابات النيابية والمحلية والرئاسية بعد حرب ١٩٩٤م مجرد واجهة ديمقراطية لتجديد شرعية الحكام وصارت مصدراً لفقدان الثقة بإمكانية التغيير السلمي[13].

لقد كان إعلان الديمقراطية وقبول التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير في اليمن، نتاج توازن حقق فاعلية قيام الوحدة اليمنية بطرق سلمية، ومثَّل الحزب الاشتراكي اليمني من جهة، والمؤتمر الشعبي العام من جهة ثانية طرفي التوازن، غير أن حرب ١٩٩٤م أدت إلى الإخلال بهذا التوازن ووضع قيد عملية قانونية ممارسة عملية عطلت الهدف من التعددية السياسية والتعددية الحزبية، وأدت الحرب إلى إنسداد كلي لقنوات التحول الديمقراطي وإشاعة الفساد وعجز الحكم في الإدارة الرشيدة للبلاد والتنمية الأمر الذي أدى إلى إندلاع الثورة الشبابية الشعبية في ١١ فبراير ٢٠١١م.

وكان اليمنيون عام ٢٠١٤ على مشارف تحقيق آمالهم وطموحاتهم في الإنتقال من دولة ما قبل القانون إلى دولة القانون والحق والنظام الديمقراطي التعددي، وتوفر إمكانية تغيير الحكام بالتداول السلمي للسلطة، وتوفر الأسس والآليات المحققة لهذا التحول، وفي مقدمتها ضمان الفصل الحقيقي بين السلطات وتوازنها، وذلك بإزالة كل ما من شأنه أن يؤدي إلى هيمنة السلطة التنفيذية على سلطات الدولة الأخرى بيد أن إنقلاب الثورة المضادة لم تعق التحول الديمقراطي وبناء دولة القانون والمواطنة فحسب، بل اسقطت الدولة بكل مقوماتها.

---

[11] عبدالوهاب الديلمي: كي لايلتبس حكم الحرب على الأمة، صحيفة الإيمان، الصادرة عن جامعة الإيمان التابعة لعبدالمجيد الزنداني، بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٩٤م، العدد (٢٤) تحت عنوان.....

[12] عبدالمجيد الزنداني: واجب المسلمين نحو المعركة. صدرت الفتوى بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٠م، وجرى نشرها بواسطة شريط مسجل، توزيع: تسجيلات الإيمان، ونشرت أجزاء منها في صحيفة يمن تايمز باللغة الإنجليزية الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٠م العدد (٢٣). راجع: نقد وتفكيك خطاب الإستحلال، نص مرافعات محاميي الشهيد جارالله عمر سلسلة كتاب الثوري ٢، ٢نعاء ٢٠٠٣م، ص١١٤ ومابعدها.

[13] راجع. محمد أحمد المخلافي: التغيير.....

ثورة فبراير ٢٠١١م:

اندلعت الثورة الشبابية الشعبية في 11 فبراير 2011م في كل اليمن بعد أن مضى 4 سنوات على اندلاع الحراك الجنوبي السلمي، وبعد انسداد سياسي طويل منذ حرب 1994م وبعد انتقال الدولة في اليمن من مرحلة الدولة الرخوة إلى مرحلة حافة الدولة الفاشلة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وصيرورة الفساد نظاماً متحكماً، ووصول النخبة الحاكمة إلى العجز الفعلي عن الحكم، وبالتالي، إلى حالة من عدم الاكتراث بالمجتمع ومعاناته والإكتفاء بديمقراطية الواجهة والسعي لتوريث الحكم، وفي ظل هذه الظروف المواتية للثورة ثمة عاملان مباشران دفع بإندلاعها في تلك اللحظات، وهما:

الأول – نجاح الثورة في كل من تونس ومصـــر من إســقاط العائلتين الحاكمتين، وكان يوم 11 فبراير هو اليوم الذي استقال فيه رئيس النظام المصري.

الثاني – وضع اللقاء المشترك وشركاه برنامج احتجاجي سلمي ضمن خطة تمتد من يناير حتى 27 ابريل 2011م، لمناهضة إجراء انتخابات غير ديمقراطية كانت السلطة تسعى للتفرد بها، وبدأ بتنفيذ الخطة منذ مطلع يناير وحشد الجماهير تحت شعار (الهبة الشعبية).

وضع العامل الاول سقفاً للهدف العام للثورة، أعلى من السقف الذي وضعه اللقاء المشترك وشـــركاؤه، أي تغيير شـــروط إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتمثل هدف الثورة في التغيير بمواجهة اســـتراتيجية البقاء وتوريث الحكم بتحقيق إقامة الدولة المدنية الحديثة، وعبر اللقاء المشترك عن تلك الأهداف من خلال شعارات غير إيديولوجية، أهمها، شعار (التغيير)، فأعلن بعد اندلاع الثورة بأيام دعم الثورة وتبنى شعارها (التغيير).

واتسمت الثورة الشبابية الشعبية بسمتين رئيسيتين:

الأولى- سلميتها، من جهة نساء ورجال الثورة، إذ تصدى الشباب في الساحات والمسيرات لإرهاب الدولة ورصاصاتها بأجسادهم.

الثانية- مدنيتها، إذ تمثل قوام صفوف الثورة بالمجتمع المدني وعلى وجه الخصوص الشباب: منهم الطلاب، والمرأة، والذين لعبوا الدور الأساسي في التضحية والتعبئة الثورية.

لقد أدى عدد من عوامل الإخفاق إلى تمكين الثورة المضادة من الانقلاب على العملية السياسية ومنع الانتقال الديمقراطي، ومن هذه العوامل ما يرجع إلى الثورة نفســـها وإلى قواها، ومنها ما يعود إلى الثورة المضـــادة وقواها. ونتوقف هنا عند عاملين رئيسين هما: الخذلان في صـفوف قوى الثورة والاستراتيجية التي أتبعها النظام القديم لإفشال الثورة:

بدأ الخلاف يدب في صـفوف القوى الداعمة للثورة وهي ما تزال في ســاحات الحرية والتغيير، في البداية بخلافات جزئية وبسـيطة، مثل التنافس للسـيطرة على منصـــات الخطابة وعلى قيادة الحركات الشبابية المشتركة، وأن ظل القاسم المشترك والمتمثل في التغيير وإقامة الدولة المدنية الحديثة قائماً.

عند الإنتقال إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل تم السعي لتحقيق أمرين:

الأول – الحفاظ على ما تم التوافق عليه في وثيقة الإنقاذ الوطني، ولاسيما ما يتعلق بأسس النظام السياسي الديمقراطي وحقوق الإنسان.

الثاني – التوصل إلى توافق بشأن القضايا التي ظلت خلافية بين أحزاب اللقاء المشترك، وفي مقدمتها التوافق على شكل الدولة وإدارتها وحياد الوظيفة العامة، لكن الممارسة شابها سلوك دولة الغنيمة خلافاً للقرارات الحكومية[14]، وترتب على هذا السلوك السلبي أمران:

الأول – إستمرار سيطرة النظام القديم على الوظيفة العامة والتي كان معيار التعيين فيها الولاء، وليس التأهل والكفاءة.

الثاني – اتخاذ موقف سلبي من الحكومة وافتقادها للدعم.

وكان النظام القديم يدير حربًا ضد التغيير والحكومة، ويعد للثورة المضادة من خلال نسقين: الأول مليشيات علي عبدالله صالح والحوثي القبلية والعسكرية، والنسق الآخر، التنظيم السروري، بينما قوى التغيير كانت منصرفة عن إدارة المعركة.

وهكذا افتقر التغيير إلى القوى الداعمة له بعد أن قام اللقاء المشترك وشركاؤه بخذلان ممثليه في الحكومة، واعتماد النظام القديم استراتيجية الفشل وتنفيذها بالاستناد إلى استمرار النظام بدون تغيير وعدم نقل السلطة، في حين افتقد الطرف المتبني للتغيير (اللقاء المشترك وشركاؤه) استراتيجية دعم التغيير لمساندة خطوات الحكومة الهادفة لتحقيق مهام الفترة الانتقالية، ويمكن إيجاز عوامل فشل تحقيق التحول الديمقراطي في ثلاثة عوامل، هي الخذلان في صفوف قوى التغيير وقوى الثورة، وعدم نقل السلطة وتلكوء المجتمع الدولي والداعمين للتحول الديمقراطي في تقديم الدعم الاقتصادي لليمن وبدأت عملية التحول الديمقراطي في ظروف صعبة ومعقدة داخلياً وخارجياً.
وبدأت عملية التحول الديمقراطي في ظروف صعبة ومعقدة، داخليًا وإقليميًا ودوليًا.
وهكذا كانت التحديات الرئيسة: استمرار النظام القديم، وأن التحول الديمقراطي لم يكن عبر القطيعة مع الماضي، إنما عبر التوافق، والتغلب على الفشل الاقتصادي القائم، والمتمثل في عدم استمرار الخدمات الأساسية والفقر والبطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإنهاء إفلاس الدولة في ظل تلكؤ الدعم الدولي بما في ذلك الإقليمي، وكأن دول الإقليم لم تدرك أن الدعم الاقتصادي دعم للعملية السياسية وأن فقدان هذا الدعم خذلان لعملية التحول وإفشال للعملية السياسية، وهو الأمر الذي أسهم في تشجيع النظام القديم، وحليفه البائد على إعلان الثورة المضادة وإشعال الحرب الأهلية.
كان من نتائج ثورة فبراير إستمرار العمل بإتفاق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية واعترافًا بدور المرأة والشباب والمجتمع المدني، نصت الفقرة (26) من آلية تنفيذ العملية الانتقالية على

---

[14] صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٠٤) لسنة ٢٠١٢م بشأن الحكم الرشيد بعد إقرارها من مجلس الوزراء، ووافق مجلس الوزراء على اللائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي بقراره رقم (١٤١) لعام ٢٠١٢م وصدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢١٤) لسنة ٢٠١٢م، وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (204) لسنة 2012م بشأن الحكم الرشيد بعد إقرارها من مجلس الوزراء، ووافق مجلس الوزراء على اللائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي بقراره رقم (141) لعام 2012م وصدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (214) لسنة 2012م.

أن تمثل المرأة تمثيلًا مناسبًا في جميع مؤسسات الدولة[15]، بالإضافة إلى نص الفقرة(20) على تمثيل الشباب والمرأة والمجتمع المدني في مؤتمر الحوار الوطني، ووجوب تمثيل المرأة ضمن جميع الأطراف المشاركة[16].
وجاء مؤتمر الحوار الوطني بعد تفكك القوى الداعمة للتغيير وانقسامها، لكن دور المرأة والشباب والمجتمع المدني ظل مؤثرًا في مؤتمر الحوار. واعترافًا بهذا الدور، أكدت مخرجات المؤتمر على ضرورة تمثيل المرأة بنسبة 30 %، والشباب بنسبة 20 %، في كل هيئات ومؤسسات الدولة والمجتمع.[17]

الفترة الزمنية للفترة الانتقالية:
بدأت الفترة الانتقالية بتوقيع مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وآلية تنفيذها في 23 نوفمبر 2011م.
لم تحدد المبادرة الخليجية مدى زمنيًا للفترة الانتقالية، وإنما حددت غايتها ومهماتها وبتحقيق هذه الغاية والمهام تنتهي الفترة الانتقالية، أما الغاية فهي نقل السلطة عبر تحول ديمقراطي توافقي، وإنجاز مهمات رئيسة ثلاث؛ هي: إعداد الدستور والاستفتاء عليه، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وتشكيل حكومة من قبل الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات؛ ثم أتت آلية تنفيذ العملية الانتقالية لتوسيع المشاركة الديمقراطية في عملية التحول الديمقراطي، ورسم المسار المستقبلي بإقرار عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وإضافة مهمتين ليس بالإمكان نقل السلطة بدونهما؛ وهما: هيكلة الجيش وتحقيق العدالة الانتقالية.
بدأ تنفيذ المهمات الرئيسة التي تم التوافق عليها في مخرجات الحوار الوطني[18] بتشكيل اللجنة الدستورية التي أنجزت مسوَّدة الدستور في شهر يناير 2015م، ولكن أتى هذا المنجز بعد أن تمكنت الثورة المضادة من الاستيلاء على العاصمة وعلى مؤسسات الدولة؛ومن ثمَّ، تمكنت ميليشياتها من منع طرح مسوَّدة الدستور- في اجتماع الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني -وذلك بتاريخ 2014/1/17م[19].
وفيما يتعلق بمهام الفترة الانتقالية المتبقية بعد الاستفتاء على الدستور، والمتمثلة في قيام الدولة الاتحادية، وإجراء الانتخابات العامة، وفقًا لأحكام الدستور المستفتى عليه، أحالت ضمانات تنفيذ

---

[15]– تنص الفقرة (26) من اتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية وفقًا لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة في 23 نوفمبر 2011م على أن: ((تتمثل المرأة تمثيلا مناسبًا في جميع المؤسسات التي جرت الإشارة إليها في هذه الآلية)).

[16]– انظر المادة (20)، سابق.

[17]–انظر مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

[18] انظر ضمانات مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل حيث تنص تحت عنوان المهام التنفيذية اللازمة والانتخابات على أن:((يتم تنفيذ المهام التالية وفق جدول زمني محدد خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل:.

المحطة الأولى: الاستفتاء على الدستور أ. تشكيل لجنة صياغة الدستور.

بـ إنجاز السجل الانتخابي.

جـ صياغة الدستور.

د. الإشراف على صياغة الدستور وإقرار مسوَّدة الدستور.

هـ التحضير للاستفتاء على الدستور من قبل اللجنة العليا للانتخابات.

و. الاستفتاء على الدستور)).

[19]– تم المنع باعتقال مدير مكتب رئاسة الجمهورية وهو في طريقه إلى الاجتماع حاملًا معه مسوَّدة الدستور.

المخرجات تحديد المدة إلى الدستور الجديد، [20]وحددت المادة (421) من مسوَّدة الدستور هذه المدة بعام ونصف، العام يتم خلالها إجراء انتخابات مجلس نواب الاتحاد، وانتخابات مجالس نواب الأقاليم والانتخابات الرئاسية والمحلية.[21]

كانت ثمة مسألة خلافية واحدة تتعلق بوثيقة مخرجات الحوار الوطني المتمثلة بعدد أقاليم الدولة الإتحادية وحدودها، وأحليت هذه المسألة إلى رئيس الجمهورية لتشكيل لجنة رئاسة تتولى مهمة التقسيم لكن اللجنة أخذت برأي واحد، هو رأي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ومنعها رئيس الجمهورية مما جعل هذا الخلاف أو ذاك ذريعة للثورة المضادة.

وكان الخطأ الفادح تجاهل الآليات والوسائل، لنقل السلطة وتعطيل أدوات الانقلاب. إذ أبقت ضمانات مخرجات المؤتمر على المؤسسات القائمة في الفترة الانتقالية (مجلس النواب ومجلس الشورى) وأقرت قيام الرئيس بإحداث تغيير في الحكومة والأجهزة التنفيذية المركزية والمحلية، وتوسيع مجلس الشورى وتشكيل الهيئة الوطنية للإشراف والمتابعة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وإعداد مشروع الدستور والموافقة عليه لإحالته للاستفتاء، وذلك بهدف توسيع الشراكة الوطنية[22].

بيد أن رئيس الجمهورية لم يصدر قرارات التغيير في الحكومة، وتوسعة مجلس الشورى حتى قيام الثورة المضادة بالاستيلاء على العاصمة، ولم يكن لهذا التلكؤ ما يبرره، غير عدم وجود فريق كفء يعمل مع الرئيس.

وهذا يعني أن معظم مكونات مؤتمر الحوار الوطني ومعها رئيس المؤتمر، أي رئيس الجمهورية، لم تكن تدرك مخاطر النظام القديم على شرعية الفترة الانتقالية وإعداده لثورة مضادة تقوض هذه الشرعية ومعها العملية السياسية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، بل تقويض الدولة ذاتها، وهو ما حدث فعلًا بعد 21 سبتمبر 2014م.

لقد ترتب على نجاح الثورة المضادة والحرب نتائج خطيرة أهمها نتيجتان:

1- فقدان اليمن لاستقلال قراره السياسي والتنموي.

2- سعي تحالف الثورة المضادة وهو التحالف العائلي-الكهنوتي (تحالف النظام القديم والبائد) لنفي من يختلفون معه من أبناء اليمن[23].

وبهذا السلوك فتح تحالف الانقلاب أبواب اليمن على مصراعيها للتدخل الأجنبي، وجعل دول الجوار تعلن ذلك التدخل بالحرب دفاعًا عن النفس وذلك بإعلان التحالف العربي لإستعادة السلطة الشرعية وتدخل الرباعية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة وتدخل دول أخرى من خلال مجلس الأمن ومجموعة ١٩ التي تتمثل فيها الدول الدائمة في مجلس الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي العربية والمانيا ودول أخرى ومنظمات ومؤسسات دولية.

3- إخراج البلاد من العملية السياسية وعملية الانتقال الديمقراطي، والعودة بها إلى مرحلة الصراع والحروب.

---

[20]– نصت الضمانات على أن: ((تحدد المدة الزمنية لفترة قيام سلطات الدولة الإقليمية والاتحادية وإجراء الانتخابات العامة وفقًا لأحكام الدستور المستفتى عليه)).

[21]– تنص المادة (421) من مسودة الدستور على أن: ((تجري انتخابات مجلس النواب الاتحادي ومجلس الاتحاد وانتخابات مجلس نواب الأقاليم في وقت واحد خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ تنفذ الدستور، ويجري الإعداد للانتخابات الرئاسية والمحلية خلال مدة ستة أشهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية)).

[22]– راجع: ضمانات مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في وثيقة الحوار الوطني الشامل. مؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء 2014م.

[23] انظر خطاب علي عبد الله صالح المنشور في موقع المؤتمر نت الناطق الرسمي باسم حزب المؤتمر الشعبي العام.

٤- إيقاف تنفيذ مخرجات الحوار الوطني المتمثلة في المهمات العاجلة المتعلقة بالقضـــية الجنوبية وصعدة.
بيد أن الثورة المضــادة والحرب لم تســتطع إلغاء ثقافة وروح ثورة فبراير في المجتمع الذي لا زال وسيظل يتمسك بالتغيير والتحول الديمقراطي كضرورة حياتية وليس ثقافة ترف.

التدخلات الدولية والإقليمية في الحرب:

لقد دعم حرب ١٩٩٤م دول عربية وإقليمية ودول عظمى، وكان من الدول العربية التي ساهمت مباشرة في الحرب الى جانب علي عبدالله صالح: السودان وليبيا والأردن والعراق، وكانت إيران أهم داعم للحرب من دول الإقليم، فقد كانت إيران الدولة الإقليمية التي تخطط لإضعاف اليمن بما يمكنها من الإنتقام من علي عبدالله صالح ونظامه بعد الحرب بسبب مشاركة اليمن الشمالي في الحرب العراقية الإيرانية إلى جانب العراق وخلق شروط لهيمنتها عبر الصراع الطائفي، وهو مخطط لا يقتصر على اليمن وإنما يشمل إستهداف دول العالم العربي المشرقي والمغربي، وبدأت أولى حلقاته في اليمن وسوريا والعراق ولبنان وفلسطين.
لقد أظهرت وقائع حرب ١٩٩٤م أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت في وقت مبكر من الحرب دعماً لوجيستياً للحرب من خلال توفير الغطاء السياسي والشراكة في نقل مليشيات التنظيمات الإرهابية الدولية والمحلية إلى اليمن إستعداداً للحرب، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية ومعها حلفاؤها الأوروبيون قد قدموا الدعم اللوجستي والإرشاد لقيادات الجبهات أثناء الحرب، بما في ذلك لمليشيات التنظيمات الإرهابية، لسلوك الممرات الآمنة أو الأقل خطراً، من خلال رصد مسار الحرب عبر الأقمار الصناعية وإصدار إرشادات لقوات علي عبداللة صالح وحلفائه[24]، وحتى إسرائيل لم تكن بعيدة عن المشاركة في دعم حرب ١٩٩٤، إذ كان لإسرائيل مصلحة مباشرة بإستبعاد الحزب الإشتراكي اليمني من السلطة في اليمن ، وهو ماأكدته مصادر دبلوماسية حينئذ[25].
لقد وجدت إيران الفرصة السانحة للثأر والإنتقام والتخطيط لإستمرار الحرب في اليمن (حرب مستدامة) وذلك من خلال إستغلال مخططات نظام صنعاء بعيد الحرب الذي دعم إنشاء تنظيم إسلامي نقيض للتنظيمات القائمة يقوده بدر الدين الحوثي ولم يكن يدرك أن لإيران ومعها عائلة الحوثي المتشيعة ثأر ويسعيان إلى الثأر منه شخصياً ومن الجيش واليمن علاوة على أحلام إستعادة الأمبراطورية الفارسية، وكانت رغبة عائلة الحوثي للثأر للخميني وإيران معلنة: "لأن اليمن شارك بأعداد كبيرة من الجيش ذهبوا ليحاربوا الإيرانيين، ومن المتوقع أن الرئيس اليمني وأن الجيش اليمني لابد أن ينال عقوبة ماعمل"[26].
ولكي يكون الثأر عقيدة لدى من سيتشيع للعائلة وإيران، منحت عائلة الحوثي الخميني شرف النسب للسلامة المدعاة: "الإمام الخميني – ذلك الرجل العظيم من سلالة بيت النبوة ومعدن الرسالة....."[27]، وتحقق لإيران وللعائلة الحوثية وبمساعدة علي عبدالله صالح السابقة واللاحقة الثأر منه ومن جيشه ومن اليمن بحرب صعدة ثم الحرب الشاملة منذ عام ٢٠٠٤م حتى الآن، إذ أستئنفت الحرب الشاملة عام ٢٠١٤م بمشاركة علي عبدالله صالح نفسه كنتيجة من النتائج المدمرة لحرب ١٩٩٤م والتي وفرت لإيران الفرصة السانحة بالإعداد لحرب شاملة تستأنف عام ٢٠١٤. وكانت الحرب قد بدأت أثناء حروب صعدة وإستعانة النظام بالقاعدة وأنصار

---

[24] صحيفة الوطن العربي، الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/٨/٥ العدد (٩٥٩) ص١٧.
[25] نصر البكر: حرب اليمن – القبيلة إنتصرت على الوطن، المؤسسة العربية للدراسات ونشر ١٩٩٥ ص٣٥.
[26] حسين بدرالدين الحوثي: خطر دخول أمريكا اليمن، سلسلة محاضرات من هدي القرآن الكريم، نقلاً عن دراسة جماعة الحوثي (تنظيم الشباب المؤمن / أنصارالله)، (٨) حسين الحوثي والثورة الإيرانية ورموز التشريع https:ar.islamway.12172/collection/.net تاريخ المحاضرة ٢٠٠٢/٢/٣.

[27] حسين بدرالدين الحوثي:يوم القدس العالمي، جماعة الحوثي، المصدر السابق، ص٥٨.

الشريعة وفي الحرب السادسة من حروب صعدة لجأ إلى الإستعانة بالمملكة العربية السعودية وبذلك بدأت المواجهة العسكرية بين السعودية وإيران في اليمن.
لقد عمد تحالف الثورة المضادة – تحالف النظام القديم والنظام البائد (ندم) وبفعل تأثير ودعم إيران وخططها إلى جعل الحرب ليس حرباً داخلية فقط، بل حرب إقليمية، وبرز ذلك المسعى بإثارة الخوف لدى دول الجوار العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ومعها مجلس التعاون ودول الخليج العربي التي كانت مطلع عام ٢٠١٥ تسعى إلى جمع الأطراف اليمنية، بما في ذلك علي عبدالله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام والحوثي وحركته (أنصار الله) في مؤتمر يعقد في الكويت أو مسقط أو الرياض. غير أن تعمد إخافة السعودية بذهاب وفد حوثي وفيه عناصر من الحكومة ينتمون إلى المؤتمر الشعبي وموالون لعلي عبدالله صالح إلى طهران وتعمد إعلان بروتوكولات مع إيران تقضي بتسليم المنافذ السيادية لليمن من موانىء برية وبحرية وجوية لإيران وإجراء مناورات عسكرية على الحدود الجنوبية للسعودية، الأمر الذي أدي إلى تغيير موقف مجلس تعاون دول الخليج العربية وإعلان التحالف العربي لإستعادة السلطة الشرعية في اليمن بطلب من رئيس الجمهورية اليمنية الذي كان قد لجأ الى الرياض ومعه جزء من الحكومة الشرعية وبقيادة كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة.
ـ وبهذا التدخل أستئنفت الحرب الإقليمية في اليمن بمشاركة المشاريع الإقليمية الثلاثة ، إن مباشرة أو ضمناً، في الحرب في اليمن، وهي المشاريع المتنافسة على السيطرة على العالم العربي وتمزيقه وتجزءته إلى دويلات طائفية، وتتمثل بالمشروع الإيراني العقائدي المدفوع بعقيدة إستعادة إمبراطورية فارس وبرداء الدين الطائفي السلالي، والمشروع الإسرائيلي الديني العقائدي المدفوع بالعقيدة السامية – الإبراهيمية المزعومة، والمشروع التركي المدفوع بإستعادة الإمبراطورية والخلافة العثمانيتين وبغطاء الدين المذهبي ، ولقد أدى الإنقسام بين دول مجلس التعاون العربية إلى تعزيز هذه المشاريع الإقليمية من خلال إرتكاز المشروع الإيراني إلى دول إقليمية ممثلة بسوريا وقطر وعمان وأذرعها العسكرية في المنطقة، وقد لعبت قطر من خلال دفع الأموال لأطراف حوثية وأطراف في القوى المناوئة له إلى إطالة أمد الحرب وإشراك تركيا إلى جانب إيران في هذه الحرب، أما عمان فقد ساهمت أكثر من غيرها في إطالة أمد الحرب عن طريق تسهيل تهريب السلاح والأموال من إيران وقطر إلى أطراف الحرب، وغسل الأموال[28]، وبدأ المشروع الإسرائيلي بالتمكن والفعالية، من خلال إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الإمارات والبحرين. ويتم التدخل الأمريكي عبر مجموعة الأربعة: أمريكا و بريطانيا والسعودية والإمارات، لكن روسيا والصين تعارضان أي قرارات أو مواقف لهذه المجموعة كونها لا تحظى بغطاء من مجلس الأمن أو الأمم المتحدة وتشارك هاتان الدولتان في حرب اليمن من خلال مجموعة ١٩.
لعل أهداف دول الإقليم الكبرى ليست خفية من التدخل في حرب اليمن ولكن موقف دول مجلس التعاون، هو الموقف الملتبس فقد كان تدخلها من أجل إستعادة الدولة وعودة السلطة الشرعية، لكنها تقوض هذه الشرعية بدعم وحدات مسلحة تعمل بالوكالة عنها وتفرض سلطة أمر واقع[29] على الأرض وعلى مقدرات المناطق التي تسيطر عليها وخاصة القوى العسكرية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان، ولم تفلح حتى الآن محاولات المملكة العربية السعودية في توحيد قوى الشرعية، ونحن اليوم في عام ٢٠٢٢م وبعد مرور أكثر من ثمان سنوات على الحرب صرنا أمام بلد مفكك وممزق وتشهد مدنها الكبرى: عدن، تعز، الحديدة، صنعاء حالة من الفوضى بسبب سيطرة المليشيات القادمة من الريف عليها، وتدمير البنية التحتية وتوقفت مظاهر التنمية وعجلة الاقتصاد، الأمر الذي خلق معوقات جديدة أمام السلام والتحول الديمقراطي.

---

[28] راجع. تقرير فريق الخبراء المعني باليمن لعام ٢٠١٩م.
[29] راجع. محمد أحمد علي المخلافي: المرجع السابق ص ١٣٢، ٢٠٢-٢١٠.

لقد طال النزاع المسلح الأرواح والممتلكات والخدمات الضرورية للحياة، وبشكل مباشر طال النسيج الاجتماعي والمواطنة والهوية الوطنية وأنشأ إقتصاد الحرب والإقتصاد الموازي، مما أضاف عوامل جديدة لتأجيج الحرب بسبب تفاقم اللامساواة وتضع عوائق جديدة أمام المستقبل والتغيير والتحول الديمقراطي، وهي المعوقات الرئيسية أمام الوصول إلى إتفاق سلام شامل ومستدام، وهي معوقات يتطلب التغلب عليها توافر إرادة لدى الداعمين الداخليين والخارجيين للسلطة الشرعية لتعزيز دورها ومصادر قوتها تجعلها قادرة على توفير شروط تفرض السلام ومرحلة مابعد السلام محددة المعالم وأهم معلم – هو التحول الديمقراطي وبناء دولة المواطنة.
مما تقدم يتبين، وبفضل التدخل الأجنبي، أن الطرف المعني بإستعادة الدولة، فهو الطرف الأساسي في إحلال السلام قد جرى العمل من قبل الدول المتدخلة، لجعله الأضعف عسكرياً ولم يعد الحوثي وحده عقبة أمام تحقيق السلام، بل أضيف إليه قوى عسكرية متعددة، تتراكم لديها مصالح، مثلها مثل الحوثي، في ظل الحرب وإقتصاد الحرب، وبالتالي أصبح السلام خياراً غير مربح بالنسبة لقيادات هذه القوى العسكرية، لأن السلام سوف ينهي مصادر الدخل من الدول الداعمة ومن عوائد إقتصاد الحرب و الاقتصاد الموازي، وسوف يفضي إلى عودة العملية السياسية وإستعادة الأحزاب والقوى السياسية دورها.